صناعة السياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي

The tourism industry in Algeria in light of the trend towards an economic diversification policy

د.مرباح طه ياسين*[1]، د.عيسات فطيمة الزهرة[2].ط.د صيفور فضيلة[3]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، merbah.tahayassine@univ-alger3.dz

[2] جامعة البويرة(الجزائر)، f.aissat@univ-bouira.dz

[3] جامعة المسيلة(الجزائر)، fadhila.sifour@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/12 تاريخ القبول: 2020/12/08 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على صناعة السياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي، في ظل المتغيرات الجديدة .

توصلت الدراسة ان موقع الجزائر يؤهلها لأن تكون من الدول الرائدة إقليميا في المجال السياحي، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فرغم الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة إلا أن هذا القطاع مازال لا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الخام.

كلمات مفتاحية: صناعة السياحة، التنمية السياحية، التنويع الاقتصادي.

تصنيفاتJEL : L83، O49

Abstract:

This study aims to identify the tourism industry in Algeria in light of the trend towards economic diversification policy, in light of the new changes.

The study concluded that Algeria's location qualifies it to be one of the regional leaders in the tourism field, but the reality indicates the opposite, despite the great interest the Algerian government has given to the tourism sector, but this sector still contributes only to a small percentage to the GDP.

Keywords: tourism industry, tourism development, economic diversification.

JEL Classification Codes: L83, O49

* المؤلف المرسل .

1. مقدمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد، فالتنويع يلعب دورا محوريا في النمو الاقتصادي، ويساهم بشكل كبير في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لا سيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كالجزائر والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط.

إضافة إلى التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول التي يرتكز اقتصادها على الريع ونخص بالذكر الجزائر، فهي حتمية لا مفر منها، حيث قد مر الاقتصاد الجزائري خلال العقود السابقة بمراحل متعددة فيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إنتاج القيمة المضافة، ما تطلب منها انتهاج هذه السياسة وذلك لتقليل من الاعتماد على مورد النفط الوحيد، من أجل التقليل من التبعية للأسواق الخارجية، ودعم هذه القطاعات الغير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، ومن ضمن هذه القطاعات القطاع السياحي الذي يعتبر أحد أهم القطاعات المكونة للاقتصاد العالمي.

حيث تؤدي الصناعة السياحة دورا بارزا في تنمية اقتصاديات الدول فهي صناعة تساهم في زيادة الناتج المحلي الخام، كما تعد مصدرا هاما لاستقطاب العملة الصعبة وأيضا توفير فرص التشغيل فهي تخلق مناصب شغل تقدر 4.10 %حسب المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2018 ، حيث أصبحت الدول تولي أهمية لقطاع السياحة وتسعى لتطويره، فالنمو الكبير الذي يشهده النشاط السياحي الدولي يشكل أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، فالجزائر من جهتها وبموقعها الاستراتيجي ومساحتها الشاسعة التي أكسبتها تنوعا جغرافيا ومناخيا وبيولوجيا جعلها تملك من المواصفات ما يؤهلها لأن تكون من الدول الرائدة إقليميا في المجال السياحي.

1.1 إشكالية الدراسة: تبينت لنا الوضعية الحرجة التي بات يعيشها الاقتصاد الجزائري، وبالتالي ضرورة التحرك والبحث عن بديل يعول عليه في النهوض بالاقتصاد الوطني، فالجزائر

وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاع الصناعة البديل الحقيقي وكذلك الحال بالنسبة للقطاع السياحي الذي بات التعويل عليهما أمر ضروري وحتمي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية، ومما سبق تتبلور لنا معالم الإشكالية التالية:

ما هو واقع الصناعة السياحية في الجزائر في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي؟

2.1. فرضية الدراسة: وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضية الموالية:

تسعى الجزائر لتطوير قطاع الصناعة السياحية في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي.

3.1 أهمية الدراسة: تأتي هذه الدراسة لتكون منسجمة مع الواقع الاقتصادي للجزائر ورغبة حكومتها في إيجاد السبل الكفيلة لتنويع اقتصادها من خلال القطاعات غير النفطية، فقد أصبحت هناك حتمية نحو تنويع الاقتصاد الذي يعتبر الطريق الأمثل للخروج من التبعية البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ومن بين هذه القطاعات البديلة يبرز لنا القطاع السياحي بحيث أن الاهتمام به وترقيته يساهم بشكل فعال في مواجهة مختلف المشاكل والعراقيل الاقتصادية وتماشيا مع اقتصاد السوق.

4.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى معرفة واقع الصناعة السياحية في الجزائر في ل التوجه نجو سياسة التنويع الاقتصادي الجزائري، وينبثق عن هذا الهدف الأساسي الأهداف الفرعية الآتية:

- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الصناعة السياحية والتنويع الاقتصادي؛
- بيان مختلف المؤشرات الحالية لصناعة السياحية في الجزائر؛
- محاولة إيجاد الحلول اللازمة لترقية الصناعة السياحية في الجزائر كي تكون بديل فعال من البدائل الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي.

5.1 منهج الدراسة: من أجل التحكم بجوانب موضوع الدراسة وتحليل أبعاده، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث سنستخدمه في الجانب النظري للإحاطة بالأطر النظرية المتعلقة بالصناعة السياحية والتنويع الاقتصادي، أما الجانب الميداني فقد قمنا بتحليل الصناعة السياحية في الجزائر مستعملين في ذلك مجموعة من الأدوات المتمثلة في المعلومات الإحصائية والمقارنات المتعلقة بالواقع الاقتصادي للسياحة في الجزائر.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 الإطار المفاهيمي لصناعة السياحية

1.1.2 تعريف الصناعة السياحية:

يرجع التعريف الأول لمفهوم السياحة كصناعة إلى مطلع سبعينات القرن الماضي 1971م، حيث أشار دكاديت(Dekadet) إلى أن السياحة صناعة تستمد ثروتها عن طريق استيراد المستهلكين للمنتج في منطقة جغرافية معينة بدلا من تصدير المنتج النهائي للمستهلك. وأهمية هذا المفهوم تكمن في النظر إلى السياحة بوصفها منتجا يصنع ويدخل السوق (عرض)، ويستهلك، ويواجه منافسة من مناطق أخرى تسوق لمنتج سياحي مشابه، يدخل هذا المفهوم في دائرة النشاط الصناعي والاقتصادي (محمد يدو، نبيل بن مروزق، 2020، صفحة 40).

وتعرف صناعة السياحة بأنها: "تلك التنظيمات العامة والخاصة التي تتطلب تنمية وتوفير تسهيلات، من أجل إنتاج وتطوير وتسويق البضائع والمنتجات بهدف تقديم خدمات تلبي احتياجات ورفاهية السياح، أساسها انتقال هؤلاء السياح من أماكن الإقامة الدائمة إلى أماكن خارج محيطهم الاعتيادي لمدة محددة لا تقل عن 24 ساعة وال تتجاوز السنة، بعيدا عن ممارستهم ألي عمل مأجور غرضه الربح أو جني الأموال (بوخاري، 2014-2015، صفحة 40) .

وهناك اختلاف في وجهات النظر بين المختصين والباحثين في القطاع السياحي، فالبعض يرى أن السياحة هي صناعة تمثل مجموع من الأنشطة في حين يرفض آخرون ذلك، في حين بعض الباحثين يرى أن السياحة صناعة لكونها تنطوي على تقديم خدمة إلى السائح وترتبط بالعديد من النشاطات الاقتصادية الأخرى (محمد يدو، نبيل بن مروزق، 2020، صفحة 40).

2.1.2 الصناعة السياحية وأهميتها الاقتصادية :

تحتل السياحة المكان الأفضل ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني، فهذه الصناعة تعمل على الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، وهذا من خلال امتصاص البطالة واستعمال العمالة، بتوفير مناصب شغل كافية لعدد كبير من طبقات المجتمع، فالهدف الأساسي من إقامة مشاريع سياحية، وتكوين إطارات مهنية في هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني، يشكل اللبنة الأساسية للوصول إلى تنمية شاملة عبر تغطية معتبرة للنقص الذي تشهده الثروات الطبيعية، وقد أصبحت هناك اعتبارات حول اتخاذ إجراءات لتنمية النشاط السياحي، ولعل من بين هذه الاعتبارات هو الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن هذا القطاع يعتبر المحرك الأساسي

للاقتصاد، كونه موردا من موارد العملة الصعبة التي لها دور في إنعاش ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تحريك الركود الاجتماعي والثقافي عبر الحركات الدائمة للسياحة (محمد، الصناعة السياحية ودوره في التنمية الشاملة، الصفحات 179-180).

فالصناعة السياحية تخلق ثروة معتبرة تعود بالفائدة على المواطن من خلال زيادة وتفعيل النشاط الاقتصادي، ذلك أن السائح يدفع من الضرائب والرسوم علاوة على مدفوعاته من اقتناء المنتج السياحي، فإن هذا الزائر يساعد بشكل غير مباشر في تمويل البنى التحتية في الاقتصاد الوطني، ويعمل على تنشيط الخدمات الأخرى من الاقتصاد.

وتعد صناعة السياحة أوسع الصناعات عالميا، حيث وصلت إيراداتها إلى ما يزيد عن 1.340 مليار دولار في سنة 2017، بعدد سياح تجاوز 1.323 مليون سائح، منهم أكثر من 51 % لأغراض الترفيه والاستمتاع والعطلات فقط حسب تقرير المنظمة العالمية للسياحة، وتشير الدراسات والتوقعات إلى أن عدد السياح سوف ينمو ويزداد إلى أن يصل إلى أكثر من 1.4 مليار سائح بحلول عام 2020، وبمعدل إنفاق يصل إلى 5 مليار دولار في اليوم، أما بالنسبة لتوقعات عام 2030 فمن المتوقع أن يصل عدد السياح إلى 1.8 مليار سائح، وتشكل السياحة مصدرا رئيسيا من مصادر النقد الأجنبي الذي يغذي ميزان المدفوعات ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق الإيرادات السياحية التي تتأتى من الأرباح المتولدة في بلدان المقصد السياحي من الإنفاق من جانب الزائرين الدوليين على بنود "الإقامة، الطعام، الشراب، التنقلات المحلية، وسائل الترفيه، التسويق، وغيرها من الخدمات والسلع"، وتعتبر إيرادات البلاد من السياحة مصدرا حيويا للعملة الصعبة لجهات عديدة، وأيضا مساهما هاما في الاقتصاد المحلي كما تساعد على خلق فرص عمل وفتح مجلات تنموية مستدامة (محمد يدو، نبيل بن مروزق، 2020، صفحة 42)،وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1: الأبعاد التنموية للقطاع السياحي

المصدر: (محمد يدو، نبيل بن مروزق، 2020، صفحة 42)

من الشكل رقم 1 نلاحظ قطاع الخدمات السياحية يمثل حوالي % 10 من الناتج المحلي بالعالم أي 9 تريليون دولار أمريكي، ويشكل 7% من الصادرات العالمية، و % 30من الصادرات غير المنظورة لعام 2017 ، ومزال هذا القطاع يؤدي دورا محوريا لخلق فرص العمل الذي تزايد بنسبة 4% بالمقارنة مع عام 2014 ،من خلال توفير 266 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، أي(10/1) ما يمثل 9.1%من مجموع الوظائف.

2.2 سياسة التنويع الاقتصادي

1.2.2. تعريف سياسة التنويع الاقتصادي:

حسب الاقتصادي jean claude bertheleny نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنويع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة (إلياس شاهد، عبد المنعم دفرور، 2017، صفحة 112).

فالتنويع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا (عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، 2014).

كما هناك من يعرف التنويع الاقتصادي على أنه الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد (الجبوري، 2010).

فالتنويع الاقتصادي إذن هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية، والسياحية، والفلاحية، والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

2.2.2 أسباب اللجوء للتنويع الاقتصادي: من أهم الأسباب التي دفعت الدول الريعية لانتهاج سياسة التنويع الاقتصادي ما يلي (عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، 2014، صفحة 57):

- ضرورة إيجاد مصادر أخرى لتدفق الدخل، ولتنمية الناتج المحلي الإجمالي، ولتنويع البنية الهيكلية للصادرات؛
- تأثر حصيلة الصادرات بشكل سلبي بتذبذبات أسعار النفط، مما هدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول المنتجة والمصدرة للنفط؛
- تميز النفط بكونه مورد طبيعي معرض للنضوب، مما يوجب حتمية اعتماد مصادر طاقوية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية-5 .تقليل الاعتماد على العوائد والفوائض الريعية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

3. مقومات الصناعة السياحية في الجزائر: تزخر الجزائر بمقومات طبيعية وجغرافية وموروث تاريخي، مما يجعلها بلدا سياحيا من الدرجة الأولى وقادرة على منافسة العديد من دول العالم،يمكن التفصيل في ذلك كما يلي:

1.3 المقومات الطبيعية: تتضمن المناطق السياحية الآتية (غزلان، 2017، صفحة 8):

- **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي:** هذه المنطقة بطول شواطئها200كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية والتي نعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين وآثار تعود إلى العصور القديمة؛
- **منطقة السلسلة الأطلسية:** تتربع على أعلى قمة جبلية في الشمال"لالة خديجة" بارتفاع يقدر بـ 2308م، كما نجد جبال الأوراس والونشريس وسلسلة جبلية موازية للسواحل بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية، التسلّق والتزحلق؛
- **منطقة الهضاب العليا:** تتوفر على مواقع أثرية وصناعات حرفية وتقليدية متنوعة، كما تتميز بمناخها القاري؛

- **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، يمكن تنمية السياحة المناخية فيها والمعدنية والصيد...
- **منطقة واحات شمال الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل ارتفاعا من درجات الحرارة بالصحراء الكبرى وبها تتمركز الواحات بنخيلها وبحيراتها وبتوفر صناعات تقليدية؛
- **منطقة الصحراء الكبرى**: أو ما يعرف بالجنوب الكبير (الهقار والتاسلي) تتميز بالمساحات الشاسعة ، تتمي والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة، وهي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

2.3 المقومات التاريخية: يعتبر موقع "التاسيلي" من أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر، والذي يعتبر واحدا من أهم المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 600 سنة قبل الميلاد، وتبرز أهميته من خلال حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي، كانت تعيش بهاته المنطقة، وقد تم تسجيله كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو للتراث العالمي سنة 1982 حيث يحتوي على أكثر من 15 ألف لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء، ويشمل التراث الحضاري للجزائر رصيدا من المتاحف أهمها "المتحف الوطني سيرتا" بقسنطينة، الذي يعتبر من أقدم المناطق ، تم إنشاؤه سنة 1852، وتجمع به كل القطع الأثرية التي تم اكتشافها بمنطقة الشرق الجزائري، بالإضافة إلى أن هناك مجموعة أخر من المتاحف نذكر منها :

- متحف "باردو" الوطني يوجد بالجزائر العاصمة وتعرض به حفريات عن أصل الشعوب.
- المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة، ويضم فنون شعبية بالإضافة إلى معروضات عن الصناعة التقليدية.
- متحف "تيمقاد"، يوجد بولاية باتنة، يضم قطعا من الفسيفساء وآثار قديمة منها أسلحة قديمة وتماثيل ونقود، تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور توجان عام 100 م، إذ تعتبر المدينة الأثرية "تاموقادي" من أواخر المستعمرات الرومانية بإفريقيا ، والتي ظلت تحتفظ بهيكلها ومختلف مرافقها لتعكس حياة حضارة كانت قبل ما يقارب 19 قرن، ما يجعلها تحفة نادرة تجذب السياح من مختلف أنحاء العالم، ومن أهم مكونات المدينة

الأثرية نجد: 15 قوس تراجان، المسرح، معهد الكابيتول، المكتبة العامة، الساحة العامة، الأسواق، الحمامات.

- المتحف الوطني للمجاهد بالعاصمة لعرض آثار الثورة التحريرية والصور التاريخية لمراحل الكفاح.

وتعتبر "قلعة بني حماد" من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال تواجدهم في المنطقة، وتقع قلعة بني حماد بجاية، وصنفت تراثا عالميا سنة 1980 ويوجد أيضا بالجزائر العاصمة "دار عزيزة" بحي القصبة، وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني وتعد نموذجا للبيت الجزائري الأصيل. ويوجد أيضا كذلك "مسجد كتشاوة" الذي تم بناؤه في عهد "الباي لارباي" التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من 04 قرون مضت، وأيضا "الجامع الكبير"، الذي يعتبر من أكبر مساجد العاصمة، تم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

3.3 المقومات الإدارية: حتى يتم تنظيم القطاع السياحي لابد من توفر هيئات وإدارات تسهر على الشؤون السياحية للبلاد، وتتوفر الجزائر على عدة مؤسسات تعمل على تسيير القطاع السياحي، تتمثل هذه الهيئات في : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، الديوان الوطني للسياحة، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، المؤسسة الوطنية لدراسات السياحية، الديوان الوطني الجزائري للسياحة، النادي السياحي الجزائري، وكالات السياحة و الأسفار، الجمعيات السياحية، مؤسسات التكوين السياحي .

4.3 مؤسسات التكوين السياحي:هناك مؤسسات تقدم خدمات تتوزع على نواحي البلاد وهي:

- معهد بوسعادة:مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره بوسعادة، ويوفر 300 مقعد، والشهادة التي يمنحها تقني سامي في الاستقبال المطاعم والطبخ، و يتولى المهام التالية:
- تكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة و الفندقة والحمامات المعدنية.
- تكوين جميع الأسلاك التابعة لنشاطات السياحة والفندقة.
- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة.
- معهد تيزي وزو: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره في تيزي وزو، وله ملحقة في تلمسان يوفر 300 مقعد، ويمنح

شهادة تقني سامي في الاستقبال، المطاعم، والطبخ والحلويات الإدارة الفندقية والسياحة، ويقوم بمجموعة المهام التالية:

- تكوين التقنيين الساميين في مختلف مهن السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تحسين مستوى المستخدمين في قطاع السياحة والفندقة .
- تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة والفندقة، وإقامة المؤتمرات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدرسة الوطنية العليا للسياحة: تعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 255/94 في 09 ربيع الأول 1415الموافق ل 17 غشت سنة 1994، المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 104/98 مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1418، الموافق ل 31 مارس 1998 ، تمنح هذه المدرسة شهادة الليسانس في تسيير الفنادق والسياحة وتطوير وتدريب العاملين في قطاع السياحة وتوفر 100 مقعد، مقرها بالجزائر العاصمة و تهتم ب:

- تقدم تكوينا عاليا في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- التكوين المستمر لمستخدمي قطاع السياحة والفندقة.
- تقوم بجميع الدراسات الاستكشافية من أجل الاستجابة للطلب على السياحة.
- تصدر مجلة متخصصة في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية
- تشارك في تطوير البحث العلمي و التقني من خلال الدراسات والبحوث المنجزة.

والجدول التالي يلخص مراكز التكوين في قطاع السياحة عبر الوطن.

الجدول رقم 01 : توزيع مراكز التكوين في قطاع السياحة عبر الوطن .

المؤسسة	طاقة الاستعاب	نوع الشهادة الممنوحة
معهد الفندقة والسياحة ببوسعادة	مقعد 300	تقني في الاستقبال،تقني في المطبخ والإطعام
معهد الفندقة بتيزي وزو	مقعد 300	تقني سامي في الاستقبال ،تقني سامي في الطبخ والحلويات، إدارة الفنادق و السياحة
المدرسة الوطنية العليا للسياحة	مقعد 100	شهادة الليسانس في تسيير الفنادق والسياحة

المصدر: (شاهد الياس، عبد المنعم دفرور، 2017، صفحة 13)

4.المؤشرات الحالية للصناعة السياحية في الجزائر:

يمكن عرض بعض المؤشرات المتعلقة بالسياحة الجزائرية من حيث الطاقة الفندقية، التدفقات السياحية الوافدة للجزائر، ومساهمتها القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.4 تقييم واقع المؤشرات الحالية للقطاع السياحي في الجزائر: يمكن تقييم واقع القطاع السياحي في الجزائر من خلال التعرف على ما يلي:

1.1.4 الطاقة الفندقية: يعكس الجدول 02 تطور الطاقة الفندقية في الجزائر من خلال عدد الأسرة والتطورات التي طرأت عليه.

الجدول رقم 02: تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017)

السنوات	عدد الاسرة	السنوات	عدد الأسرة
2000	77242	**2009**	86383
2001	72485	**2010**	92377
2002	73548	**2011**	92737
2003	77473	**2012**	96898
2004	82034	**2013**	98804
2005	83895	**2014**	99605
2006	84869	**2015**	102244
2007	85000	**2016**	107420
2008	85876	**2017**	112264

المصدر: (بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية)

من خلال بيانات الجدول 02 نلاحظ أن عدد الأسرة في الفترة من 2000 إلى 2017 كان في تزايد مستمر ولكن بمعدل بطيء حيث بلغت طاقة الإيواء سنة 2000 ب 772242 سرير ، لتصل طاقة الإيواء سنة 2017 إلى 112264 سرير بإجمالي فنادق بلغ 268 فندق ويبقى هذا العدد ضعيف لتلبية احتياجات الزبائن .

كما يمكن تصنيف التطور في طاقات الإيواء حسب التصنيف الفندقي وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 03: طاقات الإيواء حسب التصنيف الفندقي(2000-2017)

سنة /فندق	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	2 نجوم	1 نجمة	بدون تصنيف	الإجمالي
2000	6200	5100	30330	5190	3322	27100	77242
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56865	86392
2010	4948	3560	13090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2012	4242	1600	5775	4605	8407	72296	96925
2013	4242	1600	5775	4605	10639	71943	98804
2014	4242	1800	5829	4605	10639	72490	99605
2015	4242	1800	5829	4605	11295	74473	102244
2016	6734	2810	7045	4425	11295	75111	107420
2017	6734	4508	5678	4565	11335	79444	112264

المصدر: (بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية)

نلاحظ من خلال الجدول 03 أن أعلى نسبة من إجمالي طاقات الإيواء كانت من نصيب عدد الأسرّة في الفنادق غير المصنفة أي بدون نجمة ثم الفنادق ذات 3 نجوم غير أن هذا التطور كان ضعيفا حتى بعد تحسن الظروف الأمنية في مرحلة ما بعد 2000حتى الوصول إلى سنة 2012حيث أصبحت الفنادق ذات نجمة واحدة في المرتبة الثانية ليومنا هذا .

كما يوضح الجدول ان عدد الأسرة في تزايد مستمر ولكن بوتيرة ضعيفة حيث يلاحظ تطور عدد الأسرة ما بين 2000 و 2017 بحوالي 35 ألف سرير خلال 17 سنة ويبقى هذا الرقم ضعيف جدا ، كما ان عدد الأسرة يقل في الفنادق ذات 5 نجوم و 4 نجوم ويتمركز بصفة

كبيرة في الفنادق غير المصنفة و ذات نجمة وثلاث نجوم، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها (عشي، 2011، صفحة 122):

- تخوف شركات الفندقة العالمية مثل "الهيلتون"و"الشيراتون" من الاستثمار في هذا النوع من الفنادق بشكل واسع لعدم توفر مناخ الاستثمار الملائم وقلة مردودية هذا القطاع في الجزائر؛
- امتناع الدولة عن الاستثمار في هذا الصنف من الفنادق الضخمة استثماراتها وقلة عائداتها .

وتتوزع هذه الأسرّة حسب المناطق الحضرية والساحلية والصحراوية والتي يمكن إيجازها كالآتي:

الجدول رقم 04 : توزيع طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية (2000-2017)

سنة	حضري	ساحلي	صحراوي	حمامات	جبلي	إجمالي
2000	33000	25442	9000	8500	1300	77242
2001	33495	23485	7723	6536	1246	72485
2002	35126	26034	8105	6905	1225	77395
2003	35126	26034	8105	6905	1225	77395
2004	48880	21710	4431	5742	1411	82174
2005	50311	22000	4431	5742	1411	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85876
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383
2010	52085	31322	3770	4111	1089	92377
2011	52445	31322	3770	4110	1089	92736
2012	54186	29886	5954	5467	1405	96898
2013	55988	29886	6058	5467	1405	98804
2014	61012	27962	4547	4259	1825	99605
2015	62479	30380	3636	3866	1883	102244
2016	66155	30500	4780	4102	1883	107420
2017	69861	31326	4928	4266	1883	112264

المصدر: (بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية)

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في ترقية أنواع السياحة المختلفة التي تزخر بها الجزائر لا يزال هناك تمركز طاقات الإيواء في الفنادق الحضرية والساحلية وهذا دليل على أن الجهود المبذولة تبقى ضعيفة وأن كما نلاحظ استحواذ المنتج الحضري بنسبة 62.22 %.

2.1.4 الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية: تتنوع الليالي في المؤسسات الفندقية الجزائرية بين ليالي سياحية للمقيمين وغير المقيمين والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور الليالي السياحية للمقيمين وغير المقيمين (2000-2017)

السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين	السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين
2000	3545230	202905	**2009**	4971372	674456
2001	3802628	225652	**2010**	5185231	754103
2002	3827700	253307	**2011**	5484105	845367
2003	3948200	376038	**2012**	5703550	936631
2004	4149426	393631	**2013**	5926968	994266
2005	4222305	483332	**2014**	6215932	837812
2006	4376625	528591	**2015**	6307411	839161
2007	4546085	573855	**2016**	6283910	992611
2008	4750796	595747	**2017**	6260409	1146061

المصدر: (www.ons.dz.the-sta.htm (الديوان الوطني للإحصاءات))

نلاحظ من خلال الجدول 05 أن الليالي السياحية للمقيمين بالجزائر في ارتفاع متواصل لتصل حوالي 6 مليون ليلة سياحية سنة2017، كذلك الأمر لغير المقيمين بالجزائر فقد عرفت هي الأخرى تزايد يصل إلى أكثر من مليون ليلة، وهذا نظرا لاهتمام السكان بالسياحة الداخلية بعد تحسن الوضع الأمني، .

3.1.4 التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر: كلما كان هناك تنوع في عناصر الجذب السياحي يعمل على رفع معدل التدفقات السياحية الوافدة إلى البلد، والجدول يوضح تطور عدد السياح كما يلي:

الجدول رقم 06 : تطور عدد السياح الوافدين الى الجزائر(2000-2017)

السنوات	عدد السياح	السنوات	عدد السياح
2000	865984	**2009**	1911506
2001	901416	**2010**	2070496
2002	988060	**2011**	2394887
2003	1166287	**2012**	2634056
2004	1233719	**2013**	2732731
2005	1443090	**2014**	2301373
2006	1637582	**2015**	1709994
2007	1743084	**2016**	2039444
2008	1771749	**2017**	2450785

المصدر: (www.ons.dz.the-sta.htm (الديوان الوطني للإحصاءات))

من الجدول رقم 06 نلاحظ أن حركة السياح الوافدين إلى الجزائر عرفت نموا متواصلا من 2000 ب 865984 سائح إلى غاية 2013 أي يحقق أعلى مستوياته ب 2732731 سائح ، للتناقص في السنوات التي تليها وتعود بالارتفاع سنة 2017 ب 2450785 سائح تترجم مساعي الدولة من المخططات التنموية ومخطط التهيئة السياحية .2030

2.4 مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : يمكن توضيح مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كما يلي:

1.2.4 المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: تختلف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي وتغيرات هذا الأخير تعبر عن النمو الاقتصادي خلال فترة معينة ، اختلاف يعود إلى الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع، والجزائر من البلدان التي تتوفر على إمكانيات وقدرات كبيرة ولكنها غير مستغلة بكفاءة مقارنة بالفرص المتاحة، وهذا ما يتضح من خلال مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 07 : مساهمة السياحة و السفر في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2017)

السنوات	المساهمة الإجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة	السنوات	المساهمة الإجمالية	نسبة المساهمة	المساهمة المباشرة	نسبة المساهمة المباشرة
2000	5,53	5,65	3,06	3,13	**2009**	10,68	7,74	5,04	3,65
2001	6,33	6,27	3,26	3,24	**2010**	9,85	6,89	4,85	3,39
2002	7,12	6,69	3,54	3,32	**2011**	9,48	6,45	4,83	3,29
2003	8,32	7,29	3,88	3,4	**2012**	9,78	6,44	5,05	3,32
2004	9,52	8	4,33	3,64	**2013**	10,55	6,76	5,54	3,55
2005	9,64	7,64	4,88	3,87	**2014**	10,18	6,26	5,3	3,25
2006	9,89	7,71	4,22	3,29	**2015**	10,95	6,58	5,88	3,53
2007	10,06	7,58	4,27	3,22	**2016**	11,4	6,68	6,12	3,54
2008	9,23	6,8	4,22	3,11	**2017**	11,3	6,8	5,4	3,3

Source: (www.wttc.org/datagateway)

مقارنة بمساهمة المتوسط العالمي السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والذي بلغ 11 % سنة 2017 نجد أن المساهمة الإجمالية للسياحة و السفر في الناتج المحلي الجزائري قد بلغ 6.8 % ما يعادل 11.3 مليار دولار، والمساهمة المباشرة ب 3.3%.

2.2.4 إيرادات القطاع السياحي: تعتبر من مصادر اكتساب العملات الأجنبية نتيجة ما ينفقه السائح على السلع والخدمات ،والجدول يوضح تطور الإيرادات السياحية في الجزائر:

الجدول رقم 08: تطور الإيرادات السياحية (2000-2017)

السنوات	الإيرادات السياحية	السنوات	الإيرادات السياحية
2000	102000000	**2009**	361000000
2001	100000000	**2010**	324000000
2002	111000000	**2011**	300000000
2003	112000000	**2012**	295000000
2004	178000000	**2013**	326000000
2005	477000000	**2014**	348000000
2006	393000000	**2015**	357000000
2007	334000000	**2016**	243000000
2008	473000000	**2017**	140000000

المصدر: (www.data/albankaldawli.org/indicator، بيانات من البنك الدولي)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 08 ان الإيرادات السياحية في الجزائر شهدت تذبذبا حيث عرفت معدلات تغير سلبية خلال الفترة الممتدة من 2006 الى غاية 2016 اذ انتقلت من393 مليون إلى 243 مليون دولار أمريكي حيث شهدت سنة 2017 سقوطا حرا ب 140 مليون دولار،وشهدت سنة 2005 اعلي قيمة لها ب 477 مليون دولار و اقل سنة 2008 ب 473 مليون دولار تزامن مع مخطط التهيئة السياحي.

3.2.4 مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات: حققت الجزائر نتائج لا تدعو للتفاؤل في مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات وهذا ما يوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: تطور الميزان السياحي الجزائري (2000-2017) الوحدة الف دينار جزائري

السنوات	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد	السنوات	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	الرصيد
2000	102	193	-91	**2009**	361	574	-213
2001	100	194	-94	**2010**	324	716	-392
2002	111	248	-137	**2011**	300	595	-295
2003	112	255	-143	**2012**	295	598	-303
2004	178	341	-163	**2013**	326	532	-206
2005	477	660	-183	**2014**	348	685	-337
2006	393	414	-21	**2015**	357	765	-408
2007	334	502	-168	**2016**	243	475.1	-232.1
2008	473	613	-140	**2017**	140	580	-440

المصدر: (www.data/albankaldawli.org/indicator، بيانات من البنك الدولي)

من خلال الجدول 09 نلاحظ ان الميزان السياحي الجزائري عرف عجزا طول فترة 2000-2017 وتراوحت قيمة العجز من 21 مليون دولار سنة 2006 الى 440 مليون دولار سنة 2017 وهذا لارتفاع حجم النفقات مقارنة بالإيرادات والذي ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات .

4.2.4 مساهمة القطاع السياحي في التشغيل: بالعودة إلى المفاهيم السابقة للسياحة نجدها تُعرف على أنها صناعة تتكون من مجموعة من الأنشطة لذا فهي تمتلك قدرة كبيرة على تأمين فرص العمل وإيجاد فرص التوظيف سواء بشكل مباشر داخل القطاع ذاته أو بشكل غير مباشر أي بتوفيرها في مختلف القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي فمثلا لو نأخذ الفندقة نجد أن معظم الدراسات التي أُجريت أثبتت بأن كل بناء لغرفة فندقية جديدة يخلق 3 مناصب عمل

مباشرة نظرا للارتباط الأمامي والخلفي وتكامل القطاع السياحي مع بقية القطاعات الأخرى، والجدول التالي يوضح عدد المناصب المباشرة والغير المباشرة.

الجدول رقم 10: تطور مساهمة السياحة و السفر في التشغيل (2000-2017)

السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة	السنوات	المساهمة المباشرة	نسبة من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	نسبة من مجموع العمالة
2000	154,74	2,48	229,38	4,68	**2009**	269,18	2,84	593,12	6,26
2001	166,31	2,52	338,31	5,12	**2010**	254,09	2,61	539,54	5,54
2002	180,5	2,61	379,32	5,5	**2011**	266,57	2,77	535,43	5,58
2003	180,39	2,69	402,76	6,02	**2012**	292,23	2,87	583,01	5,73
2004	225,51	2,91	518,1	6,64	**2013**	321,38	2,97	634,45	5,87
2005	258,85	3,16	527,95	6,45	**2014**	305,91	2,82	604,42	5,57
2006	239,02	2,69	576,25	6,49	**2015**	324,6	2,83	682,9	5,97
2007	225,41	2,62	546,19	6,35	**2016**	318,3	2,78	677,6	5,92
2008	227,66	2,48	515,04	5,62	**2017**	320,1	2,8	678,7	6

المصدر: (www.data/albankaldawli.org/indicator، بيانات من البنك الدولي)

انطلاقا من الشكل رقم 10 والذي يبرر تطورات العمالة في القطاع السياحي حيث شهدت المساهمة المباشرة والمساهمة الكلية ارتفاعات متواصلة بمعدلات ضعيفة وتراوحت العمالة المباشرة بين 2.48 % و 3.16 % من نسبة العمالة وهو معدل ضعيف بالمقابل شهدت العمالة الإجمالية معدلات تراوحت من 4.68 % و 6.64 % من العمالة الوطنية من خلال توظيف سنة 2017 ب 320.1 ألف عامل كمساهمة مباشرة و 678.7 ألف عامل كمساهمة إجمالية .

5.خاتمة:

تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الجزائر يستلزم التوجه نحو ضرورة تبني سياسة التنويع الاقتصادي تساعد في المساهمة تساهم في التحول من الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الاقتصاد المعتمد أساسا على تنوع مصادر الدخل المختلفة ولا يتحقق ذلك إلا بالاهتمام والتركيز على القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني، ومن أبرزها القطاع السياحي.

1.5. النتائج

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها على النحو الآتي:

- في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية أصبح تحسين الإنتاج خارج المحروقات وإتباع سياسة التنويع الاقتصادي الهدف الأول في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- يقصد بالتنويع الاقتصادي تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية، والسياحية، والفلاحية، والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛
- التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات والتي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في القطاعات خارج المحروقات؛

2.5. الاقتراحات

في ظل النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات كي تكون صناعة السياحة من الصناعات والبدائل التي تساهم بشكل فعال في نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل فيما يلي:

- تطوير القطاع الفندقي وتحسين نوعية خدماته وإدخال أساليب جديدة لتطويرها؛
- تنويع المنتجات السياحية عن طريق تفعيل النشاطات التقليدية التي يشارك فيها السكان المحليون، وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة؛
- تثمين الإمكانيات والكفاءات لقطاع السياحة والبحث عن نقاط قوته وضعفه، والأهم اعتماد إيجابياته كنقطة للإقلاع الاقتصادي.

وبالرغم من ذلك يظل التنويع التحدي الأكبر في الدول ذات المورد الواحد، بما يحتم عيها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) وآثارها العكسية.

6- قائمة المراجع:

- العيد محمد. (بلا تاريخ). الصناعة السياحية ودوره في التنمية الشاملة. الصفحات 179-180.
- إلياس شاهد، عبد المنعم دفرور. (2017). السياحة كمفهوم للتنويع الاقتصادي غي الجزائر في ظل تذبذبات أسعا النفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (6)، صفحة 112.
- بيانات مقدمة من وزارة الهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية.
- سعيد غزلان. (2017). الصناعة السياحية والتنمية السياحية المستدمة في الجزائر(2007-2015). *مجلة الاقتصاد الجديد ، 2* (17)، صفحة 8.
- سمية بوخاري. (2014-2015). دزر نظام المعلومات السياحي في تفعيل الصناعة السياحية-دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر. 40. البليدة، طلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، الجزائر.
- شاهد الياس، عبد المنعم دفرور . (2017). السياحة كمقوم للتنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط. *الملتقى الدولي الاول حول السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر*. جامعة عنابة.
- صليحة عشي. (2011). الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه* ، 122. علوم الاقتصادية، جامعة باتنة.
- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادي والإدارية ، 8* (31).
- محمد يدو، نبيل بن مروزق. (2020). أفاق الصناعة السياحية الجزائرية في ظل السياحة الإلكترونية. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة ، 3* (2)، صفحة 40.
- حامد عبد الحسن الجبوري. (2010). *التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية*. تاريخ الاسترداد 12 12، 2019، من http://www.aldiwan.org.2010.

بيانات من البنك الدولي. www.data/albankaldawli.org/indicator

(الديوان الوطني للإحصاءات) www.ons.dz.the-sta.htm

www.wttc.org/datagateway, w. t. (s.d.).